أي يرفعه الآل وهو من المقلوب .

والوجه الثاني أنه يروى ما تنفك إلا مناخة بالرفع فلا يكون فيه حجة .

والوجه الثالث أنه قد روى بالنصب ولكن ليس هو منصوبا لأنه خبر ما تنفك وإنما خبرها على الحسف فكأنه قال ما تنفك على الخسف أي تظلم إلا أن تناخ .

والوجه الرابع أنه جعل ما تنفك كلمة تامة لأنك تقول انفكت يده فتوهم فيها التمام ثم استثنى وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر ما زال عليها لأن ما للنفى والنفى له صدر الكلام فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام والسر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل فينبغى أن يأتي قبلهما لا بعدهما وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها هنا ألا ترى أنك لو قلت في الاستفهام زيدا أضربت لم يجز لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه فكذلك هاهنا إذا قلت قائما ما زال زيد ينبغي أن لا يجوز لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم إن ما زال ليس بنفي للفعل وإنما هو نفي لمفارقة الفعل والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابا قلنا هذا حجة عليكم فإنا كما أجمعنا على أن ما زال ليس بنفي للفعل أجمعنا على أن ما للنفي ثم لو لم تكن ما للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجابا فالكلام إيجاب ء و ما نفي بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان